الرؤية الانتخابية

عبدالله جاسم المضف

نتطلع معاً بعد أسابيع قليلة للدخول في تجربة انتخابية جديدة، وإني وقد اتخذت قرار المشاركة في هذه الانتخابات مرشحاً وليس ناخباً فحسب، فوجدت أنه لزاماً علي أن أقدم للناخبين والمواطنين ما أحمله من رؤى وتطلعات للدور النيابي الذي آمل أن أقوم به في حال الفوز بشرف تمثيل الأمة، فالانتخابات القادمة لها أهمية خاصة في ظل ما تشهده الكويت من تحديات كبيرة تتمثل في أننا والعالم نواجه جائحة صحية كان لها انعكاسات وآثار سلبية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وجاء بالتزامن مع ذلك تفشي ظاهرة الفساد بشكل متزايد أصبح معه الدور المؤسسي والشعبي مطالبان بالتصدي له، وهذا لن يتحقق إلا إذا ما تم إصلاح المؤسسات السياسية من جانب، وخلق مناخ من الحرية للأفراد والجماعات لكي يمارسوا دورهم المجتمعي في مواجهة صعوبات المرحلة الراهنة والتي شهدت أيضا تراجعاً ملحوظاً على كافة الأصعدة والمجالات الحيوية المتعلقة بمصالح وحياة المواطنين، وعليه أتقدم إليكم بالترشح عن الدائرة الانتخابية الأولى لعضوية مجلس الأمة لسنة 2020، والله ولي التوفيق

أمـــة 2020
الـدائـرة الاولـى

1

الرؤية السياسية

تقوم الرؤية السياسية على ثلاث مرتكزات رئيسية وواقعية نظراً لتعدد وتشعب القضايا التي تواجهنا وتعبر عن أولوياتنا الوطنية، ونظراً أيضاً لعمر الفصل التشريعي البالغ أربعة سنوات، وهي كالتالي

النظام الانتخابي

يعتمد الإصلاح السياسي على **تعديل النظام الانتخابي** بشكل يعزز العمل الجماعي والسياسي بدلاً من العمل الفردي والاجتماعي، وهذا ما يؤسس أرضاً خصبة لبناء ديمقراطي يواكب النظم الديمقراطية للدول المتقدمة، فنحن في الكويت لنا تجربتنا الدستورية منذ عام 1962، والتي نرى أنه من الضروري لهذه التجربة أن تنتقل لطور جديد خصوصاً ونحن نقترب من نصف قرن منذ انطلاقة هذه التجربة، ولا يفوتنا هنا أن نؤكد على أن تعديل النظام الإنتخابي لا بد أن يأتي وفقا للإرادة الشعبية من خلال نواب الأمة

الحرية

يقوم الإصلاح السياسي على ضرورة **خلق المزيد من مساحة الحرية المتاحة للأفراد والجماعات** عبر إلغاء القوانين المقيدة لحرية الرأي بحيث يفتح المجال للدور المجتمعي ومؤسسات المجتمع المدني بأن تمارس دوراً فعالاً في نقد وتقويم مؤسسات الدولة والمسؤولين دونما ترهيب وملاحقات قضائية

الفساد

إن من أخطر الظواهر التي نشهدها اليوم وتمثل تحدياً وجودياً بالنسبة للدولة هي **تفشي الفساد**، والجديد اليوم في ظاهرة الفساد أنها لا تمثل حالة شعورية، أي أن يعتقد أو يشعر الفرد بوجودها، بل أننا اليوم أمام قضايا محددة، كقضية الصندوق السيادي الماليزي وصندوق الجيش وضيافة الداخلية وغيرها، وتكمن خطورة هذه الظاهرة في أنها تستنزف مقدرات البلد وأموال الشعب وتسيء لسمعة الكويت، وتخلق حالة من عدم الثقة بالسلطات والمؤسسات، وهذا ما يدفع الفرد في أن ينزوي تحت ولاءات ما تحت الدولة كالعائلة والقبيلة والطائفة للحصول على مكتسباته وحقوقه

إن مواجهة الفساد ومكافحته مسؤوليتنا جميعاً فهو دور مجتمعي، وأن الإنتصار لدولة الدستور والمؤسسات هي الوجهة الرئيسية لنا جميعاً عبر تطبيق القانون على الكبير والصغير، ولا يخفى على أحد أن الفساد أصبح متجذراً بل ومنظم فيجب أن ندفع بعناصرنا الوطنية في جميع المجالات لكي نشكل خط دفاع إصلاحي يحمي المال العام وحرمته

الرؤية الاقتصادية

تكمن المعضلة الاقتصادية في الكويت بأنها أحادية مصدر الدخل المتمثل بالثروة النفطية، والنفط بطبيعة الحال معرض للإحلال التقني والتقلبات في أسعاره وفقا للأسواق العالمية، ومن ناحية أخرى لازال العمل في الوظائف الحكومية هو القبلة الرئيسية للكويتيين في سوق العمل على حساب القطاع الخاص، وهذا بدوره زاد من مصاريف الباب الأول من الميزانية المتعلق بالرواتب، ومع انخفاض أسعار النفط من جانب وارتفاع مصاريف الأجور والرواتب أصبح من الضروري وضع حلول عملية تراعي مصالح الطبقة الوسطى ولا يتحمل المواطن معها عبء مالي نتيجة سوء إدارة الدولة لمواردها

الاستغلال الأمثل للثروة النفطية

أصبح العمل على إيجاد مداخيل إضافية لميزانية الدولة ضرورياً ولكن هذا العمل يجب أن يكون متوازياً مع استغلال الثروة نفطية أفضل استغلال، **من خلال التوسع في الصناعات النفطية** بشكل تدريجي يراعي الجدوى الاقتصادية لهذا التوسع، وهذا من شأنه أن يحقق الأهداف التالية:

- خلق فرص وظيفية جديدة.
- هيكلة التعليم من خلال تخصصات جديدة.
- إيجاد مرادفات لأسعار النفط وانعكاس ذلك على الميزانية العامة للدولة.

العمالة الوطنية

إن إيماننا الراسخ **بالكوادر الوطنية** في كافة المجالات والتي أكدت أزمة كورونا ما كان مؤكداً عن مدى إلتزامهم وجديتهم في العمل التطوعي والميداني والذي يقدم لنا كيف يمكن لهذه الكوادر أن تلتزم وتؤمن بما تقوم به من وظائف ومهام من منطلق وطني متى ما قمنا بتوظيف قدراتهم التوظيف الصحيح، وإن هذا الإيمان يجعلنا ندفع بإتجاه خلق فرص عمل جديدة تقضي على البطالة، من خلال طرح المزيد من المشاريع التنموية في مختلف المجالات لاسيما التوسع في الصناعات النفطية

معالجة التركيبة السكانية

إن الخلل في **التركيبة السكانية يكمن في أن نسبة الكويتيين لا تتجاوز 35%** من تعداد السكان، ويترتب على هذا الخلل مجموعة من التحديات التي تتطلب المعالجة، وهي تحديات أمنية، وتحديات تتعلق بالتوازن السكاني، وتحديات تتعلق بالخدمات والمستوى المعيشي، وتحديات تنموية مرتبطة بالفرص الوظيفية التي يمكن أن تتاح للمواطنين نتيجة معالجة التركيبة السكانية

الرؤية الاجتماعية والتنموية

تمثل قضايا المرأة والتعليم والصحة والإسكان الأولية الرئيسية لأي مواطن في أي دولة من الدول كونها مرتبطة بالحياة اليومية للأفراد، وكونها تحقق الأمن والاستقرار الاجتماعي لهم

المرأة

يجب ألا يعتقد أحداً بأن نيل المرأة حقوقها السياسية عام 2005 يعني أن المرأة وحدها هي المعنية في المطالبة بحقوقها الأخرى أو التصدي لقضاياها، **فالمرأة قبل أن تكون امرأة هي مواطنة** وتمثل نصف المجتمع، فحقوقها لا بد أن تكون محط إهتمام وأولوية للجميع، مع التأكيد على أن معالجة قضاياها يساهم في تكريس مبدأ المساواة وتعزيز قيم المواطنة، ونهضة المجتمع

التعليم

يجب أن يقوم التعليم على أسس التنمية البشرية، وبناء الشخصية المتكاملة، وإصلاح المرفق التعليمي الحكومي وإعادته إلى وضعه السليم فقد أصبح الكويتيون اليوم **يدفعون ضريبة سوء التعليم** عبر الدفع بأبنائهم للتعليم الخاص وهذا بدوره قد أثقل على كاهل الأسرة مالياً، بل إن المدارس الخاصة أصبحت الخيار الأول لأولياء الأمور بدافع من الخوف من مستوى وجودة التعليم الحكومي ومستوى الخدمات التي تقدم في مدارس وزارة التربية

الصحة

ينطبق الحال أيضا على المرافق الصحية الحكومية التي **تراجع مستوى الخدمة الصحية** فيها بالمقارنة مع القطاع الخاص، وهي ضريبة سوء الخدمات الصحية التي يدفعها المواطن بشكل غير مباشر أيضاً، وعليه فإن تردي هذه الخدمات الأساسية لا سيما العلاج أصبح يهدد مستويات الطبقة الوسطى في الكويت والتي تمثل العامود الفقري لأي مجتمع

الإسكان

تشكل **القضية الإسكانية** تحدياً كبيرا أمام المجتمع، لما لها من إنعكاس سلبي على ميزانية الأسرة الكويتية ويترتب عليها آثار اجتماعية تهدد مستقبلها، فلا بد من حلحلة القضية الإسكانية ورفع وتيرة الإنجاز بالنسبة للمشاريع الاسكانية، فالمواطن لا يكفيه أمام متطلبات الحياة أن يستلم وثيقة تخصيص الأرض السكنية له، بل لا بد من تمكينه من بناء الأرض المخصصة وفقاً لإجراءات أكثر سرعة ويسر

إن هذه الرؤى والتطلعات تتطلب قبل أي شيء أن تتوفر لها بيئة سياسية صالحة ومؤهلة للخروج بقوانين وتشريعات، تحققها على أرض الواقع، فتعود الكويت التي عرفتموها سباقة ومتقدمة على مختلف الأصعدة، والدور هنا دور الفرد والمجتمع فبوحدتنا والتسامي على خلافنا واختلافنا يمكن لنا أن نحقق ما نريد، فمعاً ... سنعيدها الأولى

عبدالله جاسم المضف

سنعيدها الأولى

أمـــة 2020
الـدائـرة الاولـى

1